مكافحة المخدرات.. «سراج» يبدّد النفق المظلم

«منشطات، مقويات، تجربة جديدة، رجولة..» مصطلحات يبسطها مروّجو المخدرات أمام بعض الشباب ليصطادوهم في شباك الإدمان والضياع.

ولم تعد هذه الآفة مقصورة على طالبي الانحراف القاصدين لحبوب المخدرات الباحثين عن الخطيئة والخطأ، بل أصبحت اليوم في مرحلة خطرة، إذ اخترقت أسوار المدارس وبدأت تنتشر بين الطلبة، سارقةً حاضرهم ومستقبلهم بجرعة مخدرات، ومتخذةً وسائل ترويج شيطانية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، لتجعل منها وسائل إفساد اجتماعي، فتعرض خدمات التوصيل والتسليم بسرية كبيرة.

المجلس الوطني لمكافحة المخدرات سارع إلى تعيين مسؤولين أمنيين في المدارس لرصد حالات تعاطي المخدرات بين الطلبة، للتعامل معها مبكراً قبل أن تتفاقم، مع إعلان حالة تأهب قصوى بين أجهزة المكافحة، بينما بدأت وزارة التربية والتعليم بتسمية ضباط سلوك في المدارس، مع إعداد سجل خاص بسلوك كل طالب في المدرسة، في وقت طالب قانونيون بتغليظ العقوبة على مروّجي المخدرات حتى تصل إلى الإعدام، مع النظر في الوقت ذاته إلى الأحداث بأنهم ضحايا لا مجرمون.

- «التربية» تعتزم إعداد سجل خاص بسلوك كل طالب في المدرسة
- تعيين 134 ضابط سلوك في مدارس الدولة لحماية الطلبة وتوعيتهم
- دعوة إلى إحكا م الرقابة على وسائل التواصل لكونها بوابة المروّجين
- جرائم متاجرة تُرتكب من قبل عائلات بكاملها وطلبة وعاملين
- قانون المخدرات الجديد يستند للمنهج العلاجي مع بقاء النهج العقابي
- حملات توعية وقائية عبر وسائل الإعلام موجهة إلى الأسر والشباب

مدارس تتكتم على حالات التعاطي.. وتربـ

لا مخدرات في مدارسنـ

■ أفكار وطنية ومجتمعية تتصدى لمروّجي المخدرات حفاظاً على ثروة الوطن الأولى | البيان

متابعة: رحاب حلاوة، نورا الأمير، داوود محمد، عصام الدين عوض، مرفت عبد الحميد

تحت عباءة من تعتيم بعض إدارات المدارس، وعبر قنوات «جهنمية» تستغل مواقع التواصل للترويج وتبادل العقار، تسللت المخدرات إلى بعض طلبة المدارس مهددة بتدمير مستقبل الجيل، ومنتجة شباباً بلا أهداف أو مسؤوليات بل ضحايا المرض ومشاريع إجرامية.

متخصصون تربويون وقانونيون اعتبروا أن انتشار المخدرات بين طلبة المدارس والجامعات، أشد الظواهر خطورة، مطالبين بتكثيف الرقابة على الطلبة والتوعية المستمرة حيال هذه الآفة التي لا ينكر أحد انتشارها، محذرين من أن دور بعض المدارس يكاد يكون مغيباً في متابعة الطلبة، بل ويتعداه إلى التكتم في كثير من الأحيان خوفاً على سمعة المدرسة، آملين أن يتعاون أفراد المجتمع ككل لتطويق آفة الإدمان ومحاربتها، وعدم اتخاذ مواقف سلبية تجر الويلات على المجتمع، كما حذروا من زيادة عدد ضحايا التعاطي من الفئة الناشئة التي تؤكدها الإحصائيات وتوجيه الشباب إلى نشاطات تفيد مجتمعهم وأن لا يتركوا في حالة فراغ وعدم الاكتفاء بالعقوبة بل إلحاق مرتكبها بالعلاج والتوجيه والاستيعاب، في وقت رأوا أن حل إشكاليات الإدمان أو تغلغل المواد المخدرة بين طلبة المدارس تكمن في عمل كشف دوري يمكن من خلاله تحديد الواقعين في شباك تلك المواد، كما يساعد ذلك على اكتشاف حالات التعاطي في وقت مبكر، وخاصة في المرحلة الثانوية.

هذه الآفة لم تكن بعيدة عن رصد المجلس الوطني لمكافحة المخدرات الذي أعلن عن تعيين مسؤولين أمنيين في المدارس لرصد حالات تعاطي المخدرات بين الطلبة، للتعامل معها مبكراً قبل أن تتفاقم، حيث تجاوبت معه وزارة التربية والتعليم بتعيين 134 ضابط سلوك لحماية الطلبة، وتوعية الطلبة بالآفات الاجتماعية السلبية الضارة بالفرد والمجتمع كالتدخين والمخدرات وجميع ما من شأنه الإضرار بالصحة والسلوك.

واشتملت مهامه على إعداد تقرير دوري عن سلوك الطلبة يعكس اهم السلوكيات السلبية التي تكرر ظهورها في المدرسة، وتنفيذ الإجراءات الوقائية التي من شأنها الحيلولة دون ظهور السلوكيات السلبية، والتوعية بأهمية الممتلكات العامة والمحافظة عليها كقيمة

■ فوزية غريب

■ إبراهيم الدبل

■ عبد الرحمن شرف

ضباط سلوك

فوزية حسن غريب الوكيل المساعد لقطاع العمليات التربوية في وزارة التربية والتعليم، قالت إن الوزارة وجهت ضباط السلوك الذين تم تعيينهم في المدارس بإعداد سجل خاص بسلوك كل طالب في المدرسة وأدرجت ذلك من مهام الاختصاصي، بحيث تتمكن المدرسة من الوقوف على جميع سلوكيات طلبتها، ويسهل استخراج أي شهادة من المدرسة تؤكد سلوك الطالب، إذ قامت الوزارة بتعيين 134 ضابطاً وتم توزيعهم على المدارس وهناك خطة مستقبلية للتوسع في تلك المبادرة. ولفتت إلى أن الوزارة قامت مؤخراً باستحداث مبادرة لتعيين اختصاصي ضبط سلوك الطلبة ليقوم بمتابعة ومراقبة سلوك الطلبة وتنفيذ الأنشطة التي من شأنها توعية وتوجيه الطلبة نحو السلوكيات الإيجابية والحد من المظاهر السلوكية السلبية إن وجدت.

وأسندت الوزارة له عدة مهام منها اعداد وتنفيذ خطة توجيه وضبط سلوك الطلبة بالتنسيق من كل المعنيين، ومراقبة ورصد سلوك الطلبة داخل المدرسة، وجمع البيانات عن السلوكيات السلبية وتقدير حجمها في المدرسة والعمل على إقصائها والحد منها، وعقد وإقامة المحاضرات والندوات التوعوية للطلبة باللوائح المنظمة لسلوك الطلبة في المدرسة.

بالإضافة إلى الإشراف على تشكيل مجلس الطلبة ومتابعة أنشطته وتوجيهه إيجابياً نحو تدعيم السلوكيات الإيجابية والمرغوب فيها، توجيه الطلبة نحو السلوكيات التي تعكس المواطنة والانتماء والولاء للقيادة والوطن، وتوعية الطلبة بالآفات الاجتماعية السلبية الضارة بالفرد والمجتمع كالتدخين والمخدرات وجميع ما من شأنه الإضرار بالصحة والسلوك.

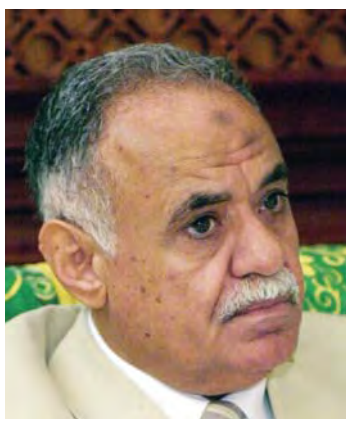

■ يوسف شراب

■ علي السبوسي

■ عبد الله الحمر

تعكس المواطنة الصالحة، بالإضافة إلى الحد من ظهور السلوكيات العدوانية بأنواعها المختلفة (العدوان الجسدي العدوان اللفظي وغيرها من صور العدوان المختلفة)، وإعداد خطة للتطوير الذاتي وإنجاز التقييم الذاتي.

خطط توعوية

وحول إسهام تلك المبادرة في الحد من تفاقم مشكله انتشار المواد المخدرة بين الطلبة قالت غريب، أن المدارس تعمل على وضع خطط توعوية وإرشادية بالتنسيق مع وزارة الداخلية والجهات المعنية ذوي الاختصاص لمكافحة تداول المواد المخدرة بين طلبة المدارس، لتثقيف الطلبة بأضرارها وعواقب الوقوع في خطرها، ووجود الضابط السلوكي ستسهل مهمة منع تفاقمها. وأوضحت، أن تلك البرامج ستسهم في مكافحة هذه الآفة الدخيلة على مجتمعنا، وخاصة ان هناك أنواعاً منها لا يمكن التعرف عليها بسهولة، ولا يمكن ضبطها بحوزة الطلبة. وذكرت، أن إدارات المدارس لديها خطط للتوعية والعمل على مكافحتها منها عرض أفلام وثائقية للتعرف على خطورة تعاطيها، وبرامج أخرى علاجية ودراسة حالة أي طالب يلاحظ عليه انه يتعاطى تلك المواد المخدرة، ومراقبة سلوكيات الطلبة من خلال تكاتف المجتمع المدرسي والأسرة.

مشروع مستدام

بدوره أوضح العقيد إبراهيم الدبل رئيس اللجنة الوطنية العليا للوقاية من المخدرات، أن البرنامج الوطني للوقاية من المخدرات (سراج) يعتبر أحد المشاريع الوطنية التي تنفذ من خلال مجلس مكافحة المخدرات الذي اعتمده الفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الداخلية، في القرار الوزاري رقم (96)، لسنة 2016، ويترأسه معالي الفريق ضاحي خلفان تميم، نائب رئيس الشرطة والأمن العام بدبي، ويهدف إلى الإشراف على تنفيذ استراتيجية وطنية لمكافحة المخدرات ذات نهج شامل ومتكامل ومتوازن بما يحقق رؤية الدولة وغاياتها الاستراتيجية وتنفيذاً للإعلان السياسي الصادر من الأمم المتحدة بشأن المخدرات في مختلف مستوياتها، مكافحة ووقاية وعلاجاً وتأهيلاً.

وأضاف أن اللجنة ستعمل بجدية لا هوادة فيها على خفض معدلات التعاطي خاصة بين الشباب الذين يعول عليهم بناء نهضة البلاد، بالإضافة إلى منع دخول فئات جديدة إلى عالم الإدمان، ومنع تحول حالات التعاطي إلى الإدمان والحد من انتشار هذه الظاهرة، من خلال توحيد الجهود الوطنية على مستوى الدولة.

وبين المقدم الدكتور عبد الرحمن شرف محمد مدير المكتب الفني في لجنة الوقاية من المخدرات أن المرحلة البرنامج يعتبر مستداماً على أن يتم حصر جميع البرامج المعنية بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وإعادة تصنيفها بما يتوافق مع أهداف البرنامج الوطني (سراج)، وبالتالي تقييمها والتشاور مع المعنيين داخل المؤسسات لإعادة تصميمها بما يتفق مع البرنامج الوطني وأهدافه.

وفي ذات السياق سيتم إعداد عدد من الحملات التوعوية الوقائية المعنية بها الأسرة والشباب والفئات المستهدفة ليتم ترويجها عبر وسائل التواصل الإعلامية المختلفة.دور كبير

وقال الخبير التربوي يوسف شراب، إن المدرسة يقع على عاتقها دور كبير يمكن في توعية الطلبة منذ دخولهم إلى المدرسة بالمخدرات والعقاقير التي تؤدي إلى الإدمان بشكل عام، واقترح بأن يتم عمل كشف دوري على طلبة المرحلة الثانوية، بالإضافة إلى تفعيل كاميرات المراقبة في المدرسة والتي تسهم في اكتشاف هذه الممارسات.

مديرو مدارس

من جهتهم أكد مديرو مدارس حكومية وخاصة، تحفظوا على ذكر أسمائهم، أن التعامل مع حالات التعاطي إن وجدت لا ينبغي أن يتم من خلال شخص بمفرده، وإنما من خلال فريق عمل يضم الأخصائي الاجتماعي والنفسي، وطبيب المدرسة والإدارة، وأصحاب الاختصاص.

ظواهر سلبية

العقيد علي سيف النداس مدير إدارة الشرطة المجتمعية في الشارقة، قال إن دورهم يتمثل بشكل أساسي في رفع سقف التوعية حيال الظواهر السلبية في المجتمع بشكل عام والمخدرات احدها، مؤكداً تصديهم لانتشار الآفة بين صفوف الطلبة من خلال تنظيم فعاليات توعوية تحذيرية تنبه الطلبة من مخاطر الدخول في دوامة الإدمان والابتعاد عن رفاق السوء، مشيراً الى انهم يسعون إلى غرس قيم المواطنة الإيجابية والمسؤولية في نفوس النشء بأن يكونوا أشخاصاً فاعلين في المجتمع، وهو ما يمنحهم دافع وحصانة، مطمئناً أولياء الأمور بأن ما نسبته 80 بالمئة من الطلبة يدركون أضرار المخدرات.

مشكلة خطيرة

أما الأستاذ الدكتور محمد جابر قاسم أستاذ المناهج وطرق التدريس بكلية التربية بجامعة الإمارات العربية المتحدة ورئيس لجنة تأليف مناهج التربية بوزارة التربية والتعليم فيرى أن مشكلة الإدمان وانتشار المخدرات من المشكلات الخطرة التي تواجه أي مجتمع، وأضرارها تتعدى الشخص المدمن لتطال جوانب كثيرة اجتماعية واقتصادية وأخلاقية دينية، فالمدمن يفقد قواه الإيجابية في المجتمع، ويصبح عالة على من حوله، ويضيع طاقاته الجسمية والعقلية والاقتصادية هباء منثورا.

متابعة دقيقة

من جانبه أشار عبد الله الحمر، معلم وولي أمر، إلى ضرورة إجراء متابعة دقيقة ضمن المدارس ومناطق التجمعات وارتياد الشباب، ومراقبة سلوك البعض ممن يشك بهم، والعمل على تكثيف حملات التوعية المشتركة، والتي يجب أن تشمل الأسرة والمدرسة إلى جانب الشباب، كي نطوق هذه الظاهرة والحد من تفاقها.

أقصى العقوبات

كما أكد علي السبوسي، مدرس وولي أمر، على ضرورة أن تتخذ أقصى العقوبات بحق المروجين الذين يتسترون خلف مسميات وشخصيات مختلفة، ولابد من أن تكون الأسرة أيضاً على معرفة تامة بحركة أولادهم، وأصدقاؤهم، والأوقات التي يقضونها خارج المنزل، أو في حالة وجود بعض التصرفات الغريبة على سلوكهم.

المخدرات فاقمت مشكلاتي!

يروي أحد الشباب تجربته مع الإدمان قائلاً: تعاطيت الحشيش والكحول تحت تأثير اعتقاد خاطئ بأنها ستساعدني على الهروب من مشكلاتي، ولكنها زادت الأمر سوءاً، فظللت أزعم لنفسي وأوهمها بأني سأتوقف نهائياً بعد آخر مرة، ولكن آخر مرة هذه لم تأتِ قط. وبدأت بتعاطي الحشيش وعملت مزيجاً من أنواع المخدرات، ثم تطور الأمر سوءاً بعد اندفاعي إلى تناول جرعات زائدة حتى تستمر النشوة لمدة أطول، وذات ليلة مررت بتجربة قاسية، فأخذت أصلي وأبكي حتى أتخلص من هذا الشعور المؤلم، حيث كان رأسي مزدحماً بالأصوات، وأصبت بالرعشة حتى أني لم أتمكن من مغادرة المنزل لستة أشهر، وكنت أعتقد أن كل من حولي يراقبني، فتجنبت السير في الأماكن العامة، حتى عزفت عن الخروج من منزلي، حتى انتهي بي المطاف إلى أن أصبحت مشرداً في الشوارع، أعيش وأنام في صندوق القمامة.

مصطلح

حروف «سراج».. سعادة ورفقة طيبة وأسرة متماسكة وجسم سليم

شرح العقيد إبراهيم الدبل المغزى من اختيار كلمة «سراج» التي أطلقت على البرنامج الوطني لمكافحة المخدرات قائلاً إن حرف (س) يعني السعادة وهي إحدى الغايات الاستراتيجية التي اعتمدتها الدولة كجزء أصيل من أداء الحكومة، ومن هنا تأتي غاية البرنامج في بناء القدرات المعرفية والمهارية التي تمكن الشباب من إسعاد أنفسهم من دون مخدرات أو مؤثرات عقلية.

أما حرف (ر) فهو يشير إلى الرفقة الطيبة، حيث أثبتت عدد من الدراسات والأبحاث أن من أبرز أسباب تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية الرفقة غير الصالحة، ومن ثم جاءت توجهات البرنامج الوطني للوقاية من المخدرات، سراج، للتعامل مع هذه الظاهرة، وتوفير المعلومات والمهارات اللازمة لتكوين الرفقة الصالحة، وتجنب الآثار السلبية لأصدقاء السوء.

وحرف (أ) يعني الأسرة المتماسكة التي باتت حاجة المجتمع لهذه المظلة مهمة، حيث تعتبر أحد أبرز المرتكزات في بناء الإنسان والمواطن الصالح الذي يستطيع التعامل مع كل التحديات والضغوطات، وتوفير البيئة الداعمة والإنجابية التي تعمل على تجاوز أبنائها لضغوط ودوافع التعاطي والإدمان. أما حرف (ج) فيعني الجسم السليم، حيث يعد الحفاظ على الجسم بكل مكوناته العقلية والجسدية والنفسية وغيرها من أهم المرتكزات للوقاية من دوافع التعاطي والإدمان والتعامل مع مختلف مواقف الحياة بإيجابية، لذا يعنى البرنامج بتوفير كل الوسائل الممكنة لدعم بناء جسم سليم وتجنب أي إضرار به. دبي - البيان

7

تم تحديد 7 مهام للجنة الوطنية العليا للوقاية من المخدرات، وهي إعداد وتنفيذ المبادرات المعتمدة مع الشركاء في محور خفض الطلب على المخدرات، ولا سيما الوقاية والتوعية بأضرارها، وإعداد وتنفيذ البرامج الوقائية والحملات التوعية من المخدرات، ووضع خطة إعلامية وفق أفضل الممارسات في شأن الوقاية من المخدرات عبر مختلف الوسائل الإعلامية وشبكات التواصل الاجتماعي، إضافة إلى المشاركة في الفعاليات الدولية الخاصة بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية، وإعداد خطط وبرامج تدريبية لرفع كفاءة العاملين في مجال خفض الطلب على المخدرات، وفق أحدث برامج التدريب المتاحة، وتأهيلهم بما يتناسب مع المهام الموكلة إليهم، ومراجعة القوانين والتشريعات. كما ستعمل على إعداد تقرير سنوي عن جهود الدولة في خفض الطلب على المخدرات، وإعداد واقتراح الموازنة التقديرية السنوية لاحتياجات اللجنة. دبي - البيان

ـويون يؤكـــدون أهمية الكشف الطبي الدوري

ـا.. تعهّد وطني من ضباط السلوك الجدد

ضبّاط سلوك وطلبة: المكافحة بالتوعية المستمرة أقصر طرق الحماية وأقلها كلفة

الأخذ بيد الطالب واحتوائه وتحقيق بيئة تكاملية آمنة

تأصيل العلاقة بين الطالب والمدرسة لوضع التصرفات تحت المجهر

■ علي سليمان

■ سعيد الكتبي

■ رند عبد الله

■ ريما منصور

دبي - البيان

قال أحمد عبد الله ضابط سلوك، إن دور ضباط السلوك بالمدارس سيساهم في تعديل سلوكيات الطلبة بشكل كبير، وخاصة ان وجوده يظهر للطلبة مدى الاهتمام بهم وهو ما يدل على الحرص الشديد من قبل الجميع على الأخذ بيد الطالب، واحتوائه، وتحقيق بيئة إيجابية وتكاملية آمنة له، وتوفير المسوغات التي تنهض في العمل الموحد عبر تحقيق الترابط المطلوب في نسيج المجتمع، بما يشعر الطلبة بعناصر استقرارهم، وهو ما يسهم في إبداعهم ونبوغهم وتميزهم تعليمياً، وغرس القيم الرفيعة في نفوسهم.

ولفت ضابط السلوك علي سليمان في مدرسة طنب من رأس الخيمة، إلى أن العام الماضي تم تطبيق هذه التجربة وتعيين ضابطي سلوك في مدرستين في المرحلة الثانوية ولاقت نجاحاً، وجاء هذا العام بشكل معمم على المدارس، معتبرا أن وجودهم في المدارس يجعلهم يساهمون في تعريف الطلبة بأهمية المحافظة على انفسهم من أي ظاهرة دخيله على المجتمع، مثل المخدرات.

وأكد أن دوره يكمن في تأصيل العلاقة بين الطالب والمدرسة لوضع تصرفات الطالب تحت المجهر، وهذا التعاون يساعد على متابعة الطالب والتعرف على الأمور غير الطبيعية التي قد تطرأ عليه من الناحية الصحية والنفسية.

وفي السياق ذاته تطرق ضابط السلوك سعيد عبيد الكتبي من مدرسة الثميد في الشارقة، إلي دورة في توعيه وإرشاد الطلبة وتعريفهم بخطورة المخدرات من خلال تنظيم محاضرات توعوية للحد من انتشار أي من أنواعها بين الطلبة، والتواصل مع الطلبة عن قرب.

وأفاد بأن المدارس تأخذ بعض الحيطة والتدابير الوقائية لمنع انتشار تلك الآفة الدخيلة علي مجتمعنا أهمها التنسيق بين البيت من أهل الاختصاص من المعنيين بالعملية التربوية بالمدرسة، بحيث يتم الوقوف على سلوكيات الطالب وملاحظة التغيرات التي تطرأ عليه سواء في المدرسة أو البيت.

مغامرة

وترى الطالبة رند زياد عبد الله وهي طالبة تخصص طب أن بعض الطلبة يلجؤون إلى المؤثرات العقلية أو المخدرات من باب المغامرة والتجريب بداية الأمر، وإذا وجد الطالب من يدعمه من أصدقائه ينسى المخاطر والتبعات الأمنية والصحية والاجتماعية وينحرف بسهولة، وقالت إن الجامعات تنقصها البرامج التوعوية الفاعلة خاصة وأن بعض الأسر تنشغل عن أبنائها ولا تتم متابعتهم أو توجيههم تربوياً بصورة سليمة فيسهل اصطيادهم.

أما زميلتها ريما منصور طالبة الصيدلة فتعتقد أن رفاق السوء هم بوابة الدخول الى عالم الإدمان، وأنه ينبغي للجهات المسؤولة إحكام رقابتها على الجامعات لأن هناك كما يسمعون زيادة في عدد من يقعون ضحايا لهذه الآفة ويخسرون مستقبلهم الدراسي ويتحولون من طلبة جامعات إلى محكومين في قضايا تعاطٍ أو ترويج، وطالبت بأن يكون هناك برامج نوعية في المدارس والجامعات تستأثر اهتمام الفئة المستهدفة تقدم فيه نماذج لأشخاص خسروا حياتهم بسبب المخدرات، مع التطرق للمخاطر التي قد تحول الإنسان إلى مجرم من أجل الحصول على المخدرات.

وسائل التواصل قرّبت الآفة

■ جاسم خلفان

يقول الدكتور جاسم خلفان مدير مركز العمليات الطوارئ والأزمات والكوارث في وزارة الصحة ووقاية المجتمع إن تعاطي المخدرات يعد آفة ستنخر في عضد المجتمع إذا لم يتم التعامل معها بطريقة آمنة وصحيحة، لأن منتهاها الإدمان ثم السجن والتوقيف أو الوفاة الطبيعية، لافتاً إلى أن المجتمع بأكمله يجب أن يتكاتف في حماية النشء وطلبة المدارس وطلبة الجامعات من الوقوع في براثن المخدرات، كما أن رفاق السوء وتجار المخدرات يمكن أن يصلوا الى كل ذي حاجة مادية، فيتم إغراؤه وبالتالي انسياقه خلفهم، ومن ثم تبدأ عملية الابتزاز والوقوع في شباكهم.

وأوضح أن المدرسة هي التي تتسلم الطلبة فلذات الأكباد خامات ثم تعيدهم لنا بعد أن يتم تشكيلهم، وفي حال غياب دور الأسرة الإشرافي فمن الممكن أن يصادقوا رفقاء السوء ومن ثم تبدأ المتاعب، لذلك لا بد من الأسرة، الوالد والوالدة والأخ والأخت أن تغرس في أبنائها كل الإيجابيات بعيداً عن السلبيات، لأن الحياة أصبحت مكشوفة لهم ولم تعد هناك أسرار تخبأ عنهم سواء أكانوا كباراً أم صغاراً، خاصة في ظل انتشار وسائل التواصل الحديثة، حيث الحياة تم اختصارها في الهاتف النقال، والتي قربت لأبنائنا كل وسائل التعليم والتدمير، لافتاً إلى أنه لا بد من الالتفاف حول الأبناء بالعطف والحنان والنصح والإرشاد، وتنبيههم إلى ما هو خطر محدق في حال عدم التعامل معه بطريقة صحيحة فسيدمرهم، كما أن على ربات البيوت أن ينتبهن جيداً في حال متابعاتهن لمسلسلات تتحدث عن المخدرات والمدمنين في ظل وجود الأبناء.

الوقاية مسؤولية مجتمع

■ سلمى صالح

أكدت سلمى صالح، رئيسة قسم التثقيف الصحي بمنطقة أم القيوين الطبية، أنه لا بد أن تكون هناك أهداف منظمة تحقق نتائج إيجابية، يمكن أن تخلص الأبناء من الوقوع في براثن المخدرات، إضافة إلى وضع خطط وأهداف شاملة للوقاية منها، مع ضرورة تضامن جميع الجهات المسؤولة والأسر حتى يتم تحقيق النتائج المرجوة، مع التوعية الدينية وزيادة التشريعات الوقائية، وتفعيل دور المؤسسات التربوية والأسرية، مبينة أن رفاق السوء هم السبب في دفع الضحايا إلى إدمان هذه الآفة، من خلال كذبهم وإغراءاتهم بالتجربة الأولى التي تتوالى بعدها التجارب لأنواع مختلفة، لتنتهي هذه التجارب بالوقوع في مستنقع الإدمان.

وأوضحت أنه لا بد من تنظيم حملات توعية ترمي إلى حماية الشباب وتوعيتهم، خصوصاً خلال فترة الإجازة الصيفية، لأن بداية التجربة هي نهاية الحياة الجميلة بالنسبة إلى المتعاطي، مطالبةً بأن يكون التركيز في الحملة من خلال وسائل الإعلام المختلفة للوصول إلى كل الشرائح، خاصة أولياء الأمور، وتوعيتهم بالتغيرات التي تحدث لأبنائهم في حال تعاطيهم المخدرات، لافتةً إلى أن هناك جهوداً جبارة من وزارة الداخلية في توعية المجتمع.

تحجيم صلاحيات الأطباء

■ عصام سماحة

حذر الدكتور عصام سماحة الطبيب واختصاصي الطب النفسي وعلاج الإدمان من انتشار صرف المؤثرات العقلية عبر وصفات طبية واستغلالها، مطالباً بتحجيم الصلاحيات المعطاة للأطباء وجعلها في نطاق أكثر شدة وضمن رقابة عالية، وقال إن الإدمان يضرب كيان الإنسان لأنه يضر بصحة الفرد وعلاقاته وعمله وبالتالي دمار للمجتمع. وأكد على الدور الوقائي وعلى أهمية استهداف فئة الطلبة فعند معرفة مخاطر المخدرات من متخصص سيتشكل عامل ردع لهم، مطالباً بحيز أكبر للتوعية والتثقيف والتركيز على مواقع التواصل الاجتماعي لأنها الأكثر تفضيلاً لفئة الشباب من طلبة المدارس والجامعات. وقال نحن نقدم معلومات عميقة ونصوب مفاهيم خاطئة مثل انتشار ظاهرة الوصفات الطبية فمن واقع عملي، والحديث للدكتور سماحة، فإن الكثيرين يقعون في دوامة الإدمان من بوابة الوصفات للمؤثرات العقلية.

تحذير
إدراك سمات الإدمان الأولية

يرى يعقوب الحمادي اختصاصي اجتماعي في مدرسة الشهباء للتعليم الأساسي انه من الأهمية بمكان أن يتم تدريب العاملين في الهيئات الإدارية والتدريسية على سمات الإدمان الأولية ليتمكن العاملون من اكتشاف الحالات في بدايتها أن وجدت وإيجاد قنوات للتواصل مع الجهات الأمنية، مشيراً الى أن تعاطي المخدرات في أي مجتمع يتولد عنه مشكلات وجرائم وتشهد اروقة المحاكم العديد من القضايا التي تحول فيها طلبة جامعات ومدارس الى لصوص وقتلة ومغتصبين، مشيرا الى انهم يعملون على تكثيف التوعية من خلال حزمة من المحاضرات الدينية والصحية والتثقيفية التي تسلط الضوء على مخاطر هذه الآفة خاصة بين الفئة العمرية من 17-12 الفئة الأكثر استهدافاً وسهولة في الاستقطاب من قبل مروجي المخدرات.

وطالب بأحكام الرقابة على وسائل التواصل الاجتماعي التي أصبحت بوابة لبعض المروجي. الشارقة - البيان

اهتمام
الإمارات سباقة في خطط الوقاية

أكد المقدم الدكتور عبد الرحمن شرف محمد مدير المكتب الفني في لجنة الوقاية من المخدرات أن الإمارات سباقة في هذا المجال من خلال مختلف الأنشطة والبرامج والمبادرات التي تطرحها على مستوى الدولة لوقاية المجتمع من هذه الآفة، مشيراً إلى أن هناك العديد من المراكز الأسرية والبرامج والأندية والأنشطة الرياضية التي تتكاتف جهودها للوقوف سداً منيعاً أمام محاولات العبث بأرواح أبناء الوطن، ما يبرز الجهود الوطنية للوقاية من المخدرات.

وبين أن دور اللجنة العليا يتمثل في تجميع هذه الجهود والعمل ضمن إطار واحد لضمان تفعيلها وتحصيل أقصى استفادة من هذه البرامج والمبادرات على مختلف المجالات، لافتاً إلى أن اللجنة تضم 23 جهة محلية واتحادية بالإضافة إلى القطاع الخاص والجمعيات الأهلية، بهدف تكاتف الجهود لتصبح بذلك استراتيجية وطنية بما يعزز مفهوم «البيت متوحد». دبي - البيان

مسؤولية
دور الأسرة محوري في المكافحة

شدد البرنامج الوطني لمكافحة المخدرات على تعزيز دور الأسرة التوعوي، داعياً أولياء الأمور إلى ضرورة تعليم الأبناء رفض أي شيء غير معروف يقدمه الغرباء أو الأشخاص المعروفون لهم، والحرص على أن يكونوا قدوة حسنة للأبناء خصوصاً في السلوكيات والتصرفات اليومية، ومعرفة إلى أين يذهب الصغار وماذا يفعلون، مشدداً على وجوب التحدث معهم عن الأضرار الصحية للتدخين وتجنب مصاحبة أصدقاء السوء. وبين أن البرنامج الوطني يشمل المواطنين والمقيمين على أرض الدولة، مشيراً إلى أن ترؤس معالي الفريق ضاحي خلفان تميم نائب رئيس الشرطة والأمن العام في دبي، مجلس مكافحة المخدرات بالدولة، يرفع من النتائج المتوقعة من البرنامج كونه شخصية بارزة وطموحة وله دور وطني إيجابي في هذا المجال. دبي- البيان

مدير عام مكافحة المخدرات الاتحادية في وزارة الداخلية:

40 برنامجاً تحجب الشباب عن التعاطي والإدمان

أبوظبي - ماجدة ملاوي

كشف العقيد سعيد السويدي مدير عام مكافحة المخدرات الاتحادية بوزارة الداخلية، أن 40 برنامجاً وفعالية على المستوى الاتحادي والمحلي، تهدف للعمل على وقاية الشباب من خطر التعاطي والإدمان، لافتاً إلى أن هناك أكثر من 50 اسماً لمخدرات حديثة يسعى تجار ومروجو المخدرات باستمرار إلى ترويجها وبيعها للمجتمع، منها ما يطلق عليه المخدر للطاقة أو غيرها وذلك من خلال السعي والبحث عن أسواق جديدة للمخدرات واستهداف الفئات العمرية المختلفة. وحذر السويدي أفراد المجتمع في تصريح لـ«البيان» من الانجراف وتجربة أي نوع مهما كانت المغريات، مؤكداً أن وزارة الداخلية تعمل مع كل الشركاء على رصد كل مخدر جديد ومعرفة تركيبته الكيميائية واتخاذ الإجراءات القانونية المتبعة لمنع وصوله لأفراد المجتمع وحمايتهم.

توعية

وفيما يتعلق بتوعية الفئات الطلابية والشبابية، أوضح السويدي أن هذه الفئات في مراحل التعليم تعد من أهم الفئات العمرية التي تستهدفها برامج الوقاية في الإمارات، حيث تملك الدولة أكثر من 40 برنامجاً وفعالية على المستوى الاتحادي والمحلي تهدف للعمل على وقايتهم من خطر مسببات التعاطي والإدمان التي يتغير تبعاً لسن الفئات العمري، حيث يزيد تأثير الأسرة على الأطفال في حين أن تأثير الأصدقاء يزيد لدى المراهقين، لذلك توجه البرامج إلى تطوير رسالتها الوقائية بما يتلاءم مع هذه المعطيات ومن هذه البرامج (التربية الأمنية - برنامج خليفة لتمكين الطلاب - برنامج الثقافة الأمنية - المهارات الحياتية - بالتعلم نكافح المخدرات - سراج).

وأشار الى أن هنالك شراكات بين مختلف المؤسسات ذات العلاقة كالتي بين وزارة التربية والتعليم ووزارة الداخلية وترتكز على تقديم برامج توعية للوقاية من المخدرات بهدف دعم توجهات وقدرات الطالب المعرفية والمهارية للتعامل مع دوافع ومسببات التعاطي والإدمان عبر عدد من البرامج الوقائية التي تنفذها بالتعاون مع الجهات المختصة ويبلغ عدد المستفيدين منها سنوياً حوالي (500) ألف طالب وطالبة في مختلف المدارس والجامعات الحكومية والخاصة.

حرص

وشدد مدير عام مكافحة المخدرات الاتحادية بوزارة الداخلية حرص الوزارة على وقاية المجتمع من كل تجار السموم وذلك باستباق تجريم كل مادة مخدرة جديدة يتم ترويجها، وذلك من خلال اللجنة العليا لمراجعة الجداول الملحقة بالقانون الاتحادي لمكافحة المواد المخدرة والمؤثرات العقلية رقم (14) لسنة 1995 بشأن المواد المخدرة والمؤثرات العقلية.

وأوضح أن اللجنة تضم مجموعة من الخبراء في المجال الصحي، والقانوني، والأمني وتختص بمراجعة الجداول وإضافة المواد المخدرة المستحدثة، وتقوم هذه اللجنة بعملها بناء على التقارير الفنية الصادرة من المختبرات الجنائية المحلية، وكذلك التقارير الصادرة من البرامج المختصة في متابعة المخدرات المستحدثة في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والنشرات العلمية الصادرة من الدول ذات الممارسات المتقدمة؛ وتتابع اللجنة العليا أعمالها بناء على الرصد المحلي والدولي والذي يشير إلى ظهور نوع جديد من المخدرات أو إساءة استخدام أحد المؤثرات العقلية، وبعد القيام بالدراسات الفنية والعلمية والقانونية تقوم اللجنة بإدراج تلك المواد في الجداول المناسبة بقرار يصدر من مجلس الوزراء.

جهود

وفيما يتعلق بجهود الوزارة في توعية الشباب والمراهقين ومختلف أفراد المجتمع أوضح السويدي أن الوزارة قطعت على نفسها عهداً بأن لا تنمية من دون تنمية الإنسان أولاً ومن هنا كان مسعاها نحو العمل بكل جهد وإخلاص من أجل كفالة حقوق الإنسان وصيانة حريته ورفاهيته وتوفير كل السبل الممكنة للنهوض بقدراته نحو الأفضل وهيأت كل المستلزمات التي تمكن من أن يكون هذا الإنسان في مقدمة خططها الآنية والمستقبلية.

وأكد أن وزارة الداخلية تتبنى المعايير الدولية للوقاية من المخدرات، وفي سبيل ذلك قامت الإمارات بتنظيم البرامج التدريبية والورش العملية والملتقيات العلمية.

سعيد السويدي:
الطلبة من أهم الفئات المستهدفة

«أقدر»

أشار العقيد سعيد السويدي إلى أنه تم اعتماد برنامج خليفة لتمكين الطلاب «أقدر» والذي أطلق في عام 2014 بتوجيهات الفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، للعمل على معالجة إشكاليات البرامج الوقائية والتي تقدمها مختلف مؤسسات الدولة الحكومية والاتحادية على مستوى إمارات الدولة، والعمل على توحيدها وفقاً لمجموعة من المعايير التي تضمنتها الوثيقة الوطنية للتوعية الطلابية وتشارك في تنفيذه حوالي 36 مؤسسة اتحادية ومحلية.

قانونيون: الحدث المتعاطي ضحية وليس مجرماً

متابعة: داوود محمد، نورا الأمير

شدد محامون على أهمية أن يعامل الحدث المتعاطي معاملة خاصة منذ اللحظة الأولى، كونهم ضحايا وليس مجرمين، مطالبين باتباع إجراءات قانونية قصيرة ومبسطة، دون إهانة لحرمة الطفل أو الحدث المغرر به، أيا كانت الواقعة، حيث إن مجرد إلقاء القبض عليه ضمن إجراءات قانونية مشددة ينعكس سلباً على حالة الحدث النفسية والاجتماعية، ويجب إيداعه في أماكن خاصة بعيداً عن أجواء السجون وما تحتويه من مجرمين، وكذلك رهبة أجواء المحاكم ودهاليز القضاء.

وأشاروا إلى أن المشكلة تصبح خطيرة عندما يتم التعاطي مع الحدث كمجرم ومتهم وهو بالأساس مجني عليه، لأنه لم يحصل على الاهتمام والرعاية الأولية، سواء من الأهل أو المدرسة أو من الجهات الرسمية المعنية، فأصبح ضحية، مؤكدين في الوقت نفسه أن معظم المتعاطين من الأحداث هم دون سن 16 سنة، ومن مختلف الجنسيات، ونسبة الذكور أكثر من الإناث. وقال المحامي سالم بهيان: يجب أن نطرح دائماً الملف بشكل متكامل ومن مختلف الجوانب وبشكل متوازٍ، بالنسبة لمكافحة المخدرات، يقومون بتأدية دورهم، يلقى القبض على الحدث، فيما يختفي المروج والأهل غائبون عما يجري حولهم، يجب أن نعرف كيف وصلت تلك المواد لأيدي الشباب...؟

أما مسألة الإجراءات فهي محكومة بنصوص قانونية، باتت تتطلب أيضاً ضرورة إعادة النظر في بعضها في ظل تطور مجريات الحياة، بعد أن تعددت الأشكال والمسميات وطرق الترويج والتعاطي، ومدى انعكاس ذلك على المجتمع بشكل عام والفرد بشكل خاص سواء أكان حدثاً أو بالغاً فكلاهما ضحية الوهم.

تغليظ العقوبة

وأكد بهيان أهمية تغليظ العقوبة على مروج المخدرات بين الطلاب والأحداث لما لذلك من خطورة على الجيل، وضرورة التحري لمعرفة المروج الحقيقي وليس الوسيط، فالمروج هو أكثر خطورة وذكاءً من الوسيط، وغالباً ما يكون متخفياً وبعيداً عن موقع الحدث والشبهة.

وأضاف أن أرقام الشباب المتعاطين والمتورطين بتعاطي حبوب المخدرات والمنشطات باتت تقرع ناقوس الخطر، سيما بعد أن وصلت مرحلة الخطورة لقيام بعض المروجين ببيع بعض أنواع الحبوب في بعض محلات البقالة وعلى قارعة الطريق في بعض الحالات، وتحت أسماء تجارية مختلفة لكنها، تؤدي نفس المضمون والهدف، مما يتطلب تكثيف الجهود من قبل الجهات المعنية، سواء منها الأمنية أو القضائية أو التربوية، وحتى الأسرة ببذل مزيد من الجهود لمحاصرة هذه الآفة الخطيرة، التي باتت تهدد أمن المجتمع، وهدر طاقات الشباب، الذين باتوا يقبعون خلف قضبان السجون، بسبب حبة أودت بهم إلى عالم مجهول.

وقال إن ما بات يقلقنا، ومن خلال متابعة الكثير من القضايا التي يكلف بها في أروقة المحاكم، أن نسبة كبيرة من المغرر بهم هم من فئات عمرية صغيرة من الشباب دون 16 عاماً، ومن مستويات اجتماعية مختلفة، الفقير والغني على حد سواء، وبالتالي هذا مؤشر على وجود من يقومون باستهداف هذه الفئات العمرية بوقت مبكر، كونهم يدركون تماماً أهمية جيل الجيل الشباب، والسعي إلى تحطيمه وتهميش دوره في المجتمع، ليصبح عالة على أهله ومجتمعه، وفي كثير من الأحيان يتحول إلى مجرم بالتعاطي والاعتياد ومن ثم الإدمان، وهنا تكمن الخطورة على مستقبل الجيل.

قانون المحاكمات

وأشار إلى أن قانون المحاكمات في دولة الإمارات، وضع الضوابط القانونية للتعامل مع الأحداث والجانحين، ممن يرتكبون الجرائم بشكل عام، وممن يغرر بهم بتعاطي المنشطات والمخدرات على وجه الخصوص، وبالتالي هناك تشدد كبير في هذا الجانب من قبل الجهات القانونية التي تتعاطى بهذا الشأن.

وقال إن أول ما يتم تطبيقه من قسم مكافحة المخدرات وبعد إلقاء القبض على الشخص، أيا كان عمره أو جنسه أو جنسيته أو وظيفته، هو أخذ العينات من الدم مباشرة، ومن ثم التأكد من النتائج وإرسالها للمختبر الجنائي للتأكد وأخذ القرار، وبعد أن يطلع وكيل النيابة المختصة في نيابة الأحداث، يتم إحالة الحدث إلى مختص إجماعي بالدرجة الأولى، لبحث الحالة الأسرية للحدث، حتى يتم دراسة الوضع الاجتماعي من كل الجوانب المتعلقة بوضع الأسرة، ومن ثم يتم إعداد التقرير الخاص بالحالة، وتحال القضية للقاضي الذي عليه أن ينظر بها بجلسة سرية وسريعة، احتراماً للحدث وأسرته، وفي الكثير من الحالات يأمر القاضي بضرورة إحالة الحدث إلى مراكز علاجية إذا ثبت انه متعاطي أو مدمن، أو إحالته إلى مركز رعاية الأحداث، حسب التوصيف القانوني للقضية، أو تسليمه لولي أمره، إذا كانت القضية بسيطة.

مسؤولية مجتمعية

وأشار إلى أن المشكلة ليست بين الجهات الأمنية أو القضائية، بقدر ما هي أيضاً حاجة ومسؤولية أسرية بالدرجة الأولى، حيث تم اكتشاف أنه في معظم الحالات أن الأب والأم آخر من يعلم بأن ابنهم متعاط للمخدرات بشكل أو بآخر، ويفاجأون بإلقاء القبض عليه، وإحالتهم للتحقيق أو الحجز عليهم في مراكز مكافحة المخدرات.

وأوضح أن مكمن الخطورة بات يهدد المجتمع في صميم الأسرة، فالحدث الذي يقع ضحية المروجين، قد يتحول هو نفسه إلى متعاط ومروج في المستقبل، ويصبح مجرماً خطيراً على أمن المجتمع، سيما وأن طرق الترويج تأخذ أشكالاً مختلفة.

والخطورة تأتي إذا كان أحد الأصدقاء يتعاطى المنشطات، فيكون سبباً مباشراً لإغراء صديقه، وهذه أكثر الحالات انتشاراً والتي لا يدري بها الأهل لعدم مراقبتهم لأبنائهم وأصدقائهم، وأين يقضون أوقاتهم، والتغيرات النفسية والصحية والفيزيولوجية التي تظهر على تصرفاتهم.

وأضاف: إننا نعيش في مجتمع رفاهية، والحدث لديه مصروف خاص به، والبعض مصروفه أكبر وأكثر من حاجته اليومية العمرية، وبات الحدث قادراً على شراء المؤثرات العقلية بأشكال مختلفة، في غفلة من أهله، والمروجون يبعدون أنفسهم عن موقع الشبهات.

انتشار المروجين

بدوره يرى الدكتور المستشار القانوني يوسف الشريف أن أروقة المحاكم تحفل بالعديد من القضايا، وعلى الرغم من انخفاض النسبة إلا أن هناك جرائم متاجرة ترتكب من قبل عائلات بأكملها أو حتى مدرسين أو عاملين في المدارس والجامعات، ولم تعد المتاجرة محصورة بفئة معينة. وأضاف انه رغم انخفاض معدل متعاطي المخدرات 8 % عام2015، إلا انه الى الآن لم تصدر أي جهة رسمية نسبة التعاطي في عام 2016 ومقارنتها بالسنوات الماضية. وأوضح الدكتور الشريف أن قانون المخدرات الجديد «مكافحة المواد المخدرة والمؤثرات العقلية» جاء ليعدل في 12 مادة، أهمها إقراره بإنشاء وحدات متخصصة لعلاج ورعاية وإعادة تأهيل المدمنين، ونلاحظ أنه بدأ بانتهاج المنهج العلاجي مع بقاء النهج العقابي لمدمني المخدرات مع تخيف للعقوبات في بعض النصوص.

سالم بهيان:
نصوص قانونية بحاجة لإعادة نظر

يوسف الشريف:
لا معلومات عن نسبة التعاطي في 2016

لا تقام الدعوى على من سلّم نفسه

قال المحامي يوسف الشريف إن من أبرز المواد التي تخدم هدف وزارة العدل كما يوضح الدكتور الشريف هي المادة رقم (43) من القانون، والتي جاء في نصها «لا تقام الدعوى الجزائية على متعاطي المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية إذا تقدم المتعاطي من تلقاء نفسه أو زوجه أو أحد أقاربه حتى الدرجة الثانية إلى وحدة علاج الإدمان أو النيابة العامة أو الشرطة، طالبين إيداعه للعلاج لدى الوحدة، فيودع لديها إلى أن تقرر الوحدة إخراجه»، حيث تشجع هذه الفقرة الكثير من المدمنين تسليم أنفسهم، وبهذا نضمن تقليص أعداد المتورطين بقضايا المخدرات. ويضيف: ما نحن بحاجة إليه مع كل إصدار لقانون جديد أو حتى تعديل لقانون وخصوصاً القوانين التي تلامس حاجة الناس وحياتهم اليومية مثل قانون المخدرات هو ضرورة توعية الناس بنصوصه وبطرق مبسطة، وأهمية كشف المتعاطين لضمان الحفاظ على حياتهم.

7 أشخاص

عاقبت محكمة جنايات أبوظبي 7 أشخاص على الأقل من جنسيات وأعمار مختلفة، بالإعدام بعد إدانتهم في قضايا اتجار وترويج مواد مخدرة على مستوى إمارة أبوظبي خلال العام الحالي، وفقاً لجدول القضايا التي نظرتها محكمة جنايات أبوظبي خلال تلك الفترة.

وطالب قانونيون بضرورة تنفيذ عقوبات الإعدام في حق المدانين وعدم تخفيضها الى السجن المؤبد أو المؤقت أثناء نظرها في محاكم الاستئناف، مشددين في الوقت نفسه على أهمية رفع ثقافة المجتمع حول هذه الممارسات للوقاية والحد منها عبر تنظيم ورش وبرامج تعمل على زيادة وعي كل فئات المجتمع وكيفية إبلاغ السلطات المختصة بتلك الوقائع.

وبينت وقائع جرائم الاتجار بالمخدرات أن المتهمين ابتكروا طرقاً جديدة لتهريب وإدخال المواد المخدرة والمؤثرات العقلية الى الدولة، متوهمين بأن الأجهزة الأمنية غافلة عن ممارساتهم، الأمر الذي دعا بالمحكمة الى تشديد العقوبة على المتهمين وإصدار أحكام بالإعدام، إلا أن هذه الأحكام تم تخفيضها الى سجن المؤبد أو المؤقت.

وتتراوح أعمار المدانين في تلك الجرائم ما بين 24 إلى 76 عاماً، وقد ارتكبوا جرائم في أماكن مختلفة، حيث تم ضبط خليجيين في كمين أعدته الشرطة في منطقة بني ياس، وآسيوي أثناء ترويجه للمخدرات لسائقي الشاحنات بمنطقة مصفح، وباكستاني وابن أخته في كمين آخر للشرطة، فيما تم ضبط حارسين في أحد السجون قاما بترويج وبيع المخدرات لنزلاء أحد السجون.

وتعد قضية الاتجار بالمخدرات وإطلاق النار على أفراد الشرطة والمعروفة إعلامياً باسم «كمين بني ياس» واحدة من أبرز القضايا التي نظرتها المحكمة. أبوظبي - البيان

23 وفاة بفعل تعاطي مواد مخدرة ومؤثرات عقلية العام الماضي

أشار قسم الطب الشرعي في دائرة القضاء أبوظبي إلى أن التقارير والفحوصات الخاصة بتشخيص الحالات الطبية ذات الطابع القضائي خلال العام الماضي، بينت تسجيل نحو 23 حالة وفاة نتيجة تعاطي مواد مخدرة ومؤثرات عقلية.

وعمل القسم خلال العام الحالي على إعداد مبادرات توعوية بالتنسيق مع الجهات المعنية تستهدف الحد والتصدي لممارسات تعاطي المواد المخدرة وذلك عبر نشر الثقافة القانونية وتوضيح مخاطرها وأساليب الوقاية منها. وتشير أوراق القضايا المنظورة في محكمة جنايات أبوظبي الى تفنن تجار المخدرات لابتكار حيل عديدة وغريبة، لتهريب المواد المخدرة الى الدولة في محاولة دائماً ما تبوء بالفشل الذريع، وذلك ليقظة رجال الأمن والأجهزة الأمنية. وفي رصد لأهم الحيل والطرق التي نظرتها المحكمة وسجلتها مختلف المعابر الحدودية والجوية لإمارة أبوظبي، ولفتت أنظار وأذهان الكثيرين فور اكتشافها، قيام متهم عربي بمحاولة إدخال «كوكائين» إلى الدولة بعد حشوها ودسها داخل أحد الأحذية وخياطته مرة أخرى، حيث تم ضبطه من قبل أفراد الجمارك في مطار أبوظبي وإحالته إلى المحكمة. وفي احد الأسواق تم ضبط شابين خليجيين، بحوزتهما كمية كبيرة من المخدرات والمؤثرات العقلية، مخبأة في حشوة أكياس قهوة مغلفة بطريقة محكمة بغرض التمويه، حيث يخيل للناظرين بأنها منتج رسمي وقانوني. والأدهى من ذلك أنه تم ضبط أقراص مخدرة وقطع حشيش داخل «كيبلات انترنت»، بعدما لجأ أحد المتهمين القادمين عبر مطار أبوظبي إلى تقطيع الكيبلات، وقام بإخفاء المخدرات بداخلها وأغلقها باستخدام أجهزة ضغط وتركها بداخل حقيبة سفره، على أساس أنها كيبلات انترنت عادية وليست محشوة بأي مخدرات، إلا أن أفراد الجمارك تمكنوا من ضبطه قبل إدخالها الى الدولة. كما لجأ متهم عربي إلى إدخال عقار الترامادول بداخل «بن مطحون» بعد طحن الترامادول وخلطهما معاً، وذلك في محاولة لإخفاء أثر الجريمة، إلا أنه تم ضبطه من قبل رجال الجمارك في مطار أبوظبي الدولي عند قدومه للدولة، وحاول متهم أوروبي أن يوهم أفراد الأمن بأنه مصاب بكسور في منطقة القدم ويجلس على كرسي معاقين أثناء دخوله الى الدولة، حيث عثرت الأجهزة الأمنية على قطع حشيش مخدرة بداخل الجبس. وأيضاً تم ضبط مواد مخدرة مهربة في علبة السجائر، حيث قام متهمان من جنسية عربية، بتفريغ لفائف أعقاب السجائر، وحشوها بالحشيش، وإعادة تغليفها مرة أخرى، ومحاولة إدخالها عبر مطار أبوظبي إلا أن أجهزة الأمن تمكنت من ضبطهما وإحالتهم إلى القضاء.

أبوظبي - موفق محمد